اتجاهات تطور بحوث الجريمة فى المجتمع المصرى*
فى الفترة (١٩٥٢ - ٢٠٠٢)

نيفين علم الدين**

يمر المجتمع المصرى منذ حقبة الخمسينيات وإلى الآن بمراحل من التغير ، والتى اختلفت فيما بينها ، وفقا للإطار الأيديولوجى والسياسات المتبعة فى كل حقبة .

وحصاد هذا التغير السريع والمتلاحق هو إفراز العديد من المشاكل المجتمعية المختلفة من حقبة لأخرى ، إلا أن القاسم المشترك بين تلك المشاكل تجسد فى ارتفاع معدل بعض أنماط الجريمة ، وظهور أنماط جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وانخفاض معدل أنماط أخرى .

ومع هذه التغيرات التى طرأت على خريطة الجريمة – وبخاصة فى العقود الأخيرة – تزايد اهتمام البحوث والدراسات العلمية بدراسة الجريمة دراسة متكاملة فى مجموعها ، ذلك فى محاولة لبلورة رؤية علمية دقيقة حول أنماطها ومعدلاتها ، والعوامل التى تدفع لزيادتها أو تحد منها فى إطار ارتباطها بالتحولات المجتمعية .

* ورقة عمل مقدمة إلى حلقة نقاش حول بحث اتجاهات تطور بحوث الجريمة فى المجتمع المصرى . إشراف أ . د . أحمد مجدى حجازى ، وعضوية كل من : د . نيفين علم الدين (باحث رئيسى)، و د . محمود بسطامى ، و أ . إكرام فتحى ، و أ . رباب رشاد ، و أ . ياسر السيد .

** خبير أول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

/ المجلة الجنائية القومية ، المجلد السادس والأربعون ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠٠٣ .

من هذا المنطلق فى ضوء اهتمامات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بتعميق الفهم للقضايا المجتمعية ، اتفق على تخصيص حلقة نقاش تضم مجموعة متميزة من الأكاديميين لمناقشة القضايا الهامة المتصلة بالموضوع.

١- أهمية الموضوع

فى إطار تلك التحولات والتغيرات النوعية التى لحقت بالمجتمع المصرى فى العقود الأخيرة ، كان من الضرورى أن نبحث فى تطور اتجاهات دراسات الجريمة فى ظل تلك المتغيرات ، من خلال إعادة قراءة التراث الأكاديمى لبحوث الجريمة؛ للإحاطة بالعناصر الرئيسة للرؤى المختلفة للمشكلات الاجتماعية بأبعادها المتعددة بغرض :

* تعميق الفهم لقضايا الجريمة من خلال الطرح العلمى لها .
* التعرف على مدى مواكبة تلك البحوث للتغيرات والتحولات التى شهدها المجتمع المصرى فى فترة الخمسين عاما الأخيرة ، من : القضايا التى طرحتها البحوث فى تلك الفترة ، كيفية تناولها منهجيا، وما إذا كانت هناك تعديلات فى الأطر النظرية ، والأدوات البحثية ، وطرق معالجة تلك القضايا فى ضوء تلك المتغيرات المجتمعية .
* محاولة الوقوف على مدى الاستفادة من النتائج العلمية لتلك البحوث فى تطوير بعض التشريعات الخاصة بالجريمة بأنماطها المختلفة .

٢ - أهداف البحث

فى ضوء ماتم توضيحه فى أهمية الموضوع يتضح الهدف العام الذى يتمثل فى :

* رصد الجهود البحثية السابقة فى مجال الجريمة وتحليلها ؛ بهدف التعرف على أنماط الموضوعات المطروحة كيف درست والمناهج المستخدمة ، والنتائج التى توصلت إليها ، ذلك فى محاولة لرسم صورة واقعية لمسار تطور تلك البحوث والدراسات خلال الفترة ١٩٥٢ – ٢٠٠٢ .

ولتحقيق ذلك تم بلورة عدد من التساؤلات الرئيسية منها :

* إلى أى مدى عبرت تلك البحوث والدراسات عن المراحل التاريخية والسياق المجتمعى الذى نشأت فيه ؟
* ما هى الأساليب البحثية والأطر النظرية والمناهج والأدوات التى تم استخدامها فى تناول وتحليل القضايا المطروحة للبحث ؟
* زمن إجراء البحث ، نوع التخصص الذى يعمل بالبحث ، هل هناك تخصصات مختلفة ، أم تخصص منفرد (قانون ، اجتماع) ؟
* ما هى العلاقة بين ارتباط نتائج البحث العلمى وتطور بعض التشريعات فى ضوء متغيرات العصر ؟
* هل هناك رؤية استشرافية فى هذه البحوث والدراسات للحد من تطور ظاهرة الجريمة ؟
* نحاول ابتداء الإجابة عن بعض هذه التساؤلات من خلال طرحها على المتخصصين بمجال بحوث الجريمة للاستفادة من آرائهم وخبراتهم فى البحث.

٣ - مبررات أختيار الفترة الزمنية (١٩٥٢ - ٢٠٠٢)

تشكل هذه الفترة حيزا زمنيا متسقا نسبيا يبرر إعادة النظر وتقييم السياسات الأجتماعية فى تلك الفترة . ولاشك أن السياسة التشريعية والجنائية المعنية بظاهرة الجريمة تعد من أهم تلك السياسات التى يجب أن تكون محل للدراسة والبحث والتقييم .

لذا تم اختيار هذه الفترة (١٩٥٢ – ٢٠٠٢) لمبررات عديدة أهمها :

أ – التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية المتسارعة التى شهدها المجتمع المصرى من مرحلة لأخرى طوال هذه الحقبة ، الأمر الذى أدى إلى حدوث بعض الاختلالات والمشكلات ، بمالها من تأثيرات انعكست على مجالات أساسية فى " الصحة ، التعليم ، وفرص التوظيف ، وأدت إلى تنامى مخاطر انعدام التوازنات الأجتماعية ، وساهمت فى تصاعد بعض الظواهر الأجتماعية منها " ظاهرة الجريمة" بأنماطها المتعددة . وهنا يصبح السؤال هو : إلى أى مدى كانت هذه الدراسات تعُبر عن المرحلة التاريخية بظروفها وأحداثها فى تلك الفترات ، وهل يمكن استخدام نفس الاساليب والمناهج البحثية فى دراسات الجريمة بأنماطها المتعددة فى إطار التغيرات الراهنة ؟

من هذا المنطلق اهتم البحث بدراسة تطور هذه الظاهرة من حيث انعكاساتها على المجتمع المصرى تأثيرا وتأثرا ، ذلك بالاعتماد على البحوث والأدبيات ذات الصلة للتعرف على مدى مواكبتها لتلك التغيرات ، ومدى الاستفادة منها فى توجيه صانع القرار .

ب – فضلا عن الحاجة الى استكمال الخريطة الإحصائية للجريمة التى أجراها المركز القومى للبحوث الأجتماعية والجنائية والتى توقفت عند عام ١٩٥٢؛ لذلك كان من الضرورى رصد تطور الظاهرة وأنماطها خلال الخمسين عاما الأخيرة ، والتى شهدت تصاعدا وتنوعا فى بعض أنماط الجرائم ، وانخفاضا فى مراحل أخرى .

محاور حلقة النقاش

تتناول حلقة النقاش المحاور التالية :

* التغيرات المجتمعية وأنماط الجريمة خلال نصف قرن .
* مدى مواكبة بحوث ودراسات الجريمة للتحولات والتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى فى الفترة المنظورة .
* إشكاليات البحث العلمى فى مجال الجريمة "إشكالية المنهج ، التحليل والتطبيق" .
* التوثيق العلمى لبحوث الجريمة فى مصر ، ما هو النموذج الأمثل لها فى ضوء التطورات النظرية والمنهجية وكذا المتغيرات المجتمعية ؟
* إلى أى حد يمكن تفعيل النتائج العلمية لتلك البحوث فى تطوير أو تعديل المنظومة القانونية والأمنية المتصلة بمجال الجريمة ؟

تحليل اتجاهات النقاش*

طرحت للنقاش الورقة البحثية حول اتجاهات تطور بحوث ودراسات الجريمة فى ظل التحولات النوعية التى لحقت بالمجتمع المصرى فى العقود الأخيرة منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠٠٢ ، وذلك بهدف إثارة القضايا التى يمكن أن تفيد فى تحليل أبعاد دراسات الجريمة وعلاقاتها بتلك التغيرات التى تميز المرحلة ، ومحاولة رسم مؤشرات واقعية لمسار تطور البحث العلمى فى مجال السلوك الإجرامى ، وكذا رصد اتجاهات الباحثين والمتخصصين فى هذا المجال .

وقد أثارت الورقة – خلال حلقة النقاش – الكثير من القضايا ذات الصلة المباشرة ، وغير المباشرة بموضوع الدراسة ، والتى كانت مفيدة – إلى حد بعيد– فى بلورة تساؤلات مهمة فى هذا المجال .

يمكن أن نجمل أهم القضايا مثار النقاش فى التالى :

١ - التغيرات الاجتماعية وأثرها على تطور الجريمة

* اتفق الحضور على فرضية ارتباط تطور أنماط الجريمة بالتحولات النوعية التى شهدها المجتمع المصرى فى الخمسين عاما الأخيرة .
* أدت السياسات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة من حقبة لأخرى إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم لم تكن معروفة "جرائم الائتمان ، غسيل الأموال "، بينما توارت أنماط أخرى تقليدية . كذلك اختلف مضمون ودافع الجريمة فى كل من الريف والحضر وفقا لتلك التغيرات .

* أعدت اتجاهات النقاش د . نيفين علم الدين .

* بالرغم من التغيرات التى طرأت على أنماط الجرائم من حيث ملامحها الجديدة ، وتطوراتها ، إلا أن السياسة الجنائية مازالت تقليدية التناول فى هذا المجال ، ومن ثم فهناك ضرورة لإعادة قراءة وتحليل لتلك السياسة بخاصة فى مجال الجرائم المستحدثة .

فضلا عن ذلك ، فقد اتفقت آراء أخرى على ضرورة دراسة الجريمة فى إطار الأنساق المعرفية المدروسة على مستوى العالم ، وليس على مستوى النطاق المحلى فقط ، حتى يمكن بحث الموضوع من خلال ثلاثة مستويات : الأول يهتم بالقضايا المطروحة على الأجندة الدولية ، ويركز المستوى الثانى على اهتمامات الدولة ذاتها ، بينما يرصد المستوى الثالث اهتمامات الأفراد . وبذلك تصبح دراسة الجريمة فى حالة من التجانس مع القضايا العالمية المطروحة .

٢-الأطرالنظرية-المناهج

أ – لم يعكس النقاش وجود خلافات حول موضوع المنهج ، بل اتفق المشاركون على أهمية مراجعة مناهج البحث ؛ لتصبح أكثر ملاءمة لأنماط الجرائم ، وبخاصة تلك التى لم تكن معروفة من قبل .

ب – كذلك اتفقت الآراء على ضرورة تفعيل دور الإطار النظرى فى مجال بحوث الجريمة ، حيث يلاحظ غياب الأطر النظرية فى معظم دراسات وبحوث الجريمة ، رغم أهميتها البالغة فى فهم وتحليل الظاهرة الإجرامية من ناحية ، واهتمامات الباحثين من ناحية أخرى .

جـ – كذلك أكد المشاركون على ضرورة التركيز على المنظور التاريخى فى دراسة بحوث الجريمة ، والذى يعنى دراسة تطور المعايير النظرية لتلك البحوث ، والتى تتضمن مسائل هامة كالتعريف ، منهج الدراسة ، والأدوات المستخدمة ، واستراتيچية المواجهة فى ضوء التغيرات المجتمعية.

د – فى هذا السياق أشار الحضور أيضا إلى أهمية مراجعة بعض البحوث العلمية التى تعتمد على المسوح وتدرس عينات تستخدم فيها التحليل الإحصائى ، وذلك للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين موضوعات تلك البحوث ، وكيفية تناولها ومعالجتها للقضايا محل الاهتمام .

٣-السياسة التشريعية

طرحت المناقشات التى دارت حول مدى مواكبة التشريعات للتغيرات والمستجدات التى طرأت على الجريمة بعض القضايا الأساسية منها :

أ – هل هناك علاقة طردية بين التغيرات والتحولات الاجتماعية وزيادة معدل الجريمة ؟

ب – هل تؤدى التغيرات والمستجدات التى تتجاوز فى اتساعها ما كان يمكن تصوره – كالتغيرات السكانية ، والتقدم التكنولوچى الهائل – إلى تغير صور وأنماط الجريمة كما وكيفا ؟ .

جـ – هل تفضى التحولات المجتمعية إلى التوسع فى العملية التشريعية ، وهل تقلل تلك العملية من قدرة أو فاعلية القوانين فى الواقع ؟

اللافت للنظر هو أن التغير الاجتماعى يتم بسرعة ، وعادة لا يلاحق القانون تلك التحولات ، ومن ثم توجد فجوة تستغل أو تتيح الفرصة لاستخدام الثغرات فى القوانين المعمول بها التى لا تتواكب مع التغيرات أو المستجدات الاجتماعية .

يوضح ذلك بعض التشريعات الاقتصادية التى نجد فيها مايمكن أن نطلق عليه هوة (فجوة) بين القانون والواقع الفعلى للنشاط الاقتصادى ومايحدث فيه من انتهاكات تؤثر على كيان المجتمع المصرى .

٤- التنسيق بين مؤسسات البحث العلمى والمؤسسات التشريعية

فى هذا الصدد أكد الحضور على أهمية نتائج البحوث العلمية ، وبخاصة فى مجال تطوير أو تعديل بعض السياسات التشريعية ، انطلاقا من الدور الهام الذى تلعبه تلك النتائج والتوصيات العلمية ، وبخاصة عند المشرع الذى يجمع بين النظرى والتطبيقى فى الواقع التحليلى للجريمة .

وهنا أشار الحضور – فى هذا الصدد – إلى بعض النتائج العلمية للبحوث التى يجريها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية التى أفادت كثيرا القائمين على العملية التشريعية ، فى المراحل التى يتم فيها تطوير التشريعات مثال بحوث : المخدرات ، وغسيل الأموال ، والأنماط المستحدثة للجريمة ، والتى بناء على نتائجها العلمية تم استصدار قوانين جديدة وبعض التعديلات التشريعية المتصلة بالجريمة .